



أعضاء اللجنة المحترمين،

تود مؤسسة السلام، مع أميركيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، في الإعراب عن قلقها إزاء ممارسات الفساد الرسمي التي لازالت تقوض الحكم الجيد، فعلى سبيل المثال، فشلت حكومة البحرين في التصدي لأشكال متعددة من الفساد، بما في ذلك تعريض النظام القانوني للخطر، وقبول الرشاوى، وسرقة الأموال العامة.

في البحرين، تندرج كلاً من السلطة القضائية والنيابة العامة تحت سيطرة محكمة من النظام الملكي، حيث يشكل الملك بنفسه سياسات توظيف وتطوير المحاكم في البلاد، وقد استخدمت السلطات هذا النظام لأغراض سياسية. منذ 2011، استخدمت الحكومة المحاكم المدنية والعسكرية في سجن الآلاف من معتقلي الضمير مثل عبدالهادي الخواجه ونبييل رجب وغادة جمشير وناجي فتيل.

كما قبل مسؤولي الدولة في البحرين الرشاوى بالملايين. من 1989 إلى 2009، قبل العاملين في شركة ألمنيوم البحرين، المنتجة للألمنيوم التي تدار من قبل الدولة، أكثر من 100 مليون دولاراً من الرشاوى من شركة دولية لتسهيل نقل المواد الخام إلى البحرين.

نشعر بالقلق أيضاً مع خصخصة الأراضي العامة، والتي نتج عنها تدمير الأشكال التقليدية للعمل. لسنوات، تقوم الحكومة البحرينية بخصخصة الشواطئ التي كانت سابقاً عامة، وبيع مساحات كبيرة من الأراضي لشركات لإنشاء مشاريع فخمة. لقد منعت هذه المشاريع الجديدة الصيادين في البحرين، وهم عنصر رئيسي من القوة العاملة التقليدية في الجزيرة، من الوصول إلى مصائد الأسماك وكسب أجور كافية للعيش. وقد تمت خصخصة هذه الأراضي من خلال وسائل مشكوك فيها، حيث حصل أعضاء بارزين في العائلة المالكة على فوائد مالية شخصية لتحويل السواحل من القطاع العام إلى سيطرة القطاع الخاص، كما حول بعض أفراد العائلة المالكة الأموال العامة لتصرف على فعاليات رياضية خاصة.

نناشد المجلس للتخفيف من الآثار السلبية للفساد على السكان المكافحون. أعضاء اللجنة الكرام، كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يمنع بشكل فعال المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى من التلاعب بالمؤسسات العامة لتحقيق مكاسب شخصية؟ وما هي الخطوات التي يمكن لدول مثل البحرين اتخاذها لضمان الشفافية والمساءلة والتعويض عن سرقة الملكيات العامة؟

شكراً.